أكثر من نصف الأمراء المعتقلين في السعودية لا يزالون رهن التوقيف

أعلن النائب العام السعودي سعود المعجب أن السلطات السعودية أفرجت عن نحو ٩٠ معتقلا من الأمراء والوزراء، وأن نحو ٩٥ معتقلاً لا يزالون محتجزين في معتقل «الريتز كارلتون» بينهم ٥ ينظرون في «مقترحات التسوية» التي عرضتها السلطات عليهم لاقتطاع أجزاء من ثرواتهم ومشاريعهم.

وقال المعجب في حديث لوكالة «بلومبيرغ» في معتقل «الريتز كارلتون»: لقد «تم إسقاط التهم عن ٩٠ مشبوهاً وأطلق سراحهم في حين لا يزال يقبع هناك نحو ٩٥ شخصاً بمن فيهم ٥ يفكرون في عروض تسوية، فيما يراجع الآخرون الأدلة المقدمة ضدهم».

وأضاف: «نحن في زمن سيتم فيه اجتثاث الفساد، ولن تتوقف الحملة على الفساد.. الأمر الملكي كان واضحاً.. من يندم ويوافق على التسوية سيتم إسقاط الإجراءات الجنائية عنه».

وتابع المعجب: إن «المحادثات مع المحتجزين قد تنتهي أواخر كانون الثاني الجاري. الذين لا يتوصلون إلى تسويات سيحالون للمحاكمة، والمدفوعات التي سيتم تحصيلها عبارة عن نقود وعقارات وأصول أخرى»، ما اعتبره مراقبون وسيلة ابتزاز تمارسها السلطات السعودية تجاه الأمراء والوزراء المعتقلين.

ونفى المعجب أن تكون حقوق الموقفين قد انتهكت، مؤكداً أن جميعهم يتمتعون بأحقية التمثيل القانوني لهم.

وقال: «النظام السعودي يضمن حقوق المتهمين والسلطات دأبت على توفير كل التسهيلات المطلوبة للموقفين، كما لم تعمد إلى فرض أي قيود على حرية المفرج عنهم».

وفي هذا الصدد، رجح مسؤول حكومي لم يذكر اسمه أن تسترد السلطات السعودية أكثر من ١٠٠ مليار دولار أميركي باتفاقات التسوية مع انتهاء التحقيقات التي طالت عشرات الأمراء ورجال الأعمال الكبار.

وتشهد السعودية حملة واسعة النطاق لملاحقة معارضي توريث ولي عهد النظام السعودي محمد بن سلمان تحت ذريعة «مكافحة الفساد» تم في إطارها اعتقال أكثر من ٢٠٠ شخص، بينهم أمراء ورجال أعمال ووزراء ومسؤولون حكوميون كبار.

وانطلقت الحملة بعد إصدار الملك السعودي في تشرين الثاني الماضي أمرا ملكيا أعلن فيه عن اتخاذ إجراءات جديدة للتصدي لمن اعتبرهم «الفاسدين»، وتشكيل لجنة خاصة برئاسة محمد بن سلمان لتولي هذه المهمة.

وكالات

العاملون في الأونروا والفصائل الفلسطينية يحذرون من مجاعة المخيمات

زيارة بنس إلى القدس تشعل فتيل الانتفاضة و«إسرائيل» تتأهب للمواجهة

فلسطين المحتلة- محمد أبو شباب

احتجاجات على زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس في الخليل (رويترز)

أشعلت زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس إلى مدينة القدس والمنطقة الغضب الفلسطيني، وشهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضراباً شاملاً أعاد إلى الأذهان بدايات الانتفاضة الجديدة، حين قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في السادس من كانون الأول الماضي نقل السفارة الأميركية للقدس المحتلة، واعتبار القدس عاصمة لكيان الاحتلال، انفجرت حينها الأراضي الفلسطينية في وجه الاحتلال وسقط خلالها نحو ٢٠ شهيداً ومئات الجرحى.

وقد شل الإضراب الشامل المدن الفلسطينية كافة، بالتزامن مع زيارة بنس إلى القدس المحتلة، التي توشحت بالسواد فور وصوله، وذلك في ظل الغضب الفلسطيني العارم على قرارات واشنطن.

وأغلقت المحال التجارية أبوابها، وذلك التزاماً بالإضراب الشامل، واندلعت مواجهات في أكثر من محور في الضفة المحتلة أسفرت عن وقوع جرحى.

وفي تطور لاحق أصيب شابان فلسطينيان بجروح، بعد أن فتحت قوات الاحتلال التي وضعت في حالة تأهب لمواجهة الغضب الفلسطيني النار باتجاههما على حاجز زعترة في نابلس بزعم محاولتهما طعن جنود الاحتلال.

كما أصدرت القوى الوطنية والإسلامية بياناً اعتبرت فيه يوم الجمعة القادم يوم غضب في الأراضي الفلسطينية كافّة، رفضاً للقرارات الأميركية، ودعت القوى الوطنية جماهير الأرض المحتلة في غزة والضفة للاشتباك مع الاحتلال في محاور التماس كافة، والاستمرار في انتفاضة القدس لنصرتها في وجه المخططات الصهيونية والأميركية، مؤكدة في الوقت ذاته أن الانتفاضة الفلسطينية ستزداد اشتعالاً في وجه الاحتلال.

بدورها أكدت الفصائل الفلسطينية، أن الرد على القرارات والاستفزازات الأميركية والإسرائيلية هو بتصعيد مقاومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.

وقال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أحمد المدلل لـ«الوطن»: «هناك مخططات باتت واضحة من الإدارة الأميركية وهي عملية تصفية القضية الفلسطينية، ونقل السفارة للقدس، وحجب المساعدات عن الأونروا ما هو إلا تنفيذ لهذا المخطط الخبيث».

وشدد المدلل على ضرورة تصعيد المقاومة في الضفة المحتلة في وجه الاحتلال، وتطوير الانتفاضة، لإرغام الاحتلال على الرحيل، وأن المقاومة هي السبيل لتوجيه ضربات موجعة للاحتلال وواشنطن».

بدوره قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين صالح ناصر لـ«الوطن»: إن «إلغاء اتفاق أوسلو الأسود ووقف التنسيق الأمني، وتصعيد المقاومة هي السبيل الوحيد للرد على القرارات الأميركية، التي تستهدف القضية الفلسطينية».

وشدد ناصر على أن قرارات واشنطن بحق الشعب الفلسطيني وحقوقه، لن تسقط الحقوق الفلسطينية، وأن ما تفعله واشنطن تجاه القدس واللاجئين هو ابتزاز سياسي قذر مرفوض فلسطينياً، ولا يمكن القبول به، لأن الحقوق الفلسطينية راسخة في كل المواثيق والأعراف الدولية.

في سياق متصل حذر الاتحاد العام للموظفين في الأونروا والفصائل الفلسطينية من مجاعة في المخيمات الفلسطينية، في حال تمت تصفية عمل الأونروا وفق ما تخطط له واشنطن وحكومة الكيان الإسرائيلي.

وقال بيان صادر عن الاتحاد تلقت «الوطن» نسخة منه: إن «الأونروا ستواصل عملها، ولن تفلح كل المخططات لتصفية عملها في مناطق عملياتها الخمس في سورية والأردن ولبنان والضفة وغزة».

وأشار اتحاد الأونروا في بيانه إلى أن «المفوض العام للأونروا أطلق نداء استغاثة من غزة لجمع التبرعات للأونروا، لتعويض الدعم الأميركي الذي توقف، ولن تستطيع أي قوة في الأرض محو قضية اللاجئين لأنها قضية عادلة».

وحذر الاتحاد في بيان له، من مجاعة حقيقة في المخيمات إذا لم تقم دول العالم بتقديم الدعم للأونروا للاستمرار في عملها».

في غضون ذلك تساءل السياسي الفلسطيني وجيه أبو ظريفة خلال حديثه مع «الوطن»: «ماذا ينتظر العالم حين يتم إلغاء الأونروا؟ أينتظر مجاعة في المخيمات التي ستنفجر في وجه العالم؟

نحن نحذر من عواقب القرارات الأميركية العمياء والحاقدة على القضية الفلسطينية».

وأكد أبو ظريفة، أن ٦ ملايين لاجئ لن يصمتوا على حقوقهم وسينتفضون في وجه واشنطن والاحتلال الذي يحاول شطب قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت مؤسسات ومرافق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين علقت لأول مرة عملها بمناطق قطاع غزة كافة، وذلك احتجاجاً على التقليصات الأميركية الأخيرة.

كما أعلنت الأونروا عن سلسلة من الفعاليات الاحتجاجية في كل مناطق عملياتها في الأراضي المحتلة ومخيمات الشتات ستنظم الأسبوع المقبل رفضاً للقرارات الأميركية بحقها.

المجلس المركزي الفلسطيني قرارات لا طائل منها

نعيم إبراهيم

انعقد المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ٢٨ بمدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة، تحت عنوان «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، لتحديد سبل الرد على القرارات الأميركية والصهيونية الأخيرة المتعلقة بالقدس والضفة، وقيل إن جميع القرارات التي صدرت عنه ملزمة ويجب أن يتم تنفيذها بشكل فوري، وإن اللجنة التنفيذية ستراقب ذلك.

غير أن قراءة ما جرى في المجلس وما نتج عنه لا تدلل على أي نجاح يمكن تحقيقه في التصدي للإجراءات الأميركية الصهيونية الأخيرة للأسباب التالية:

أولا: عقد المجلس بفصائل منظمة التحرير وبعض الشخصيات فقط من دون مشاركة فصائل وقوى وشخصيات أخرى ما يشير إلى أن انعقاد المركزي لا يؤسس لوحدة وطنية وإجماع فلسطيني.

ثانيا: المجلس عقد دورته الـ٢٧ في مدينة رام الله عام ٢٠١٥ وقرر وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال رداً على تنكر «إسرائيل» الكامل لكل الاتفاقيات المبرمة، لكن السلطة لم تتقيد بالقرار، والسيناريو ذاته يتكرر اليوم.

ثالثا: كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتعليق الاعتراف بـ«إسرائيل» إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان، ولكن ماذا عن باقي أجزاء فلسطين التاريخية ولماذا الجزء الشرقي فقط من المدينة المقدسة، وبالتالي هل من الممكن أن يعترف عدو بدولة يحتلها بقوة الإرهاب والتآمر؟

رابعا: إن نتائج الدورة الأخيرة كانت معروفة مسبقاً، وانعقاد المجلس المركزي ليس تحصيل حاصل فقط، بل عقد الأمور أكثر ومنح قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، مزيدا من الوقت وأبقى الباب مفتوحا بالعودة للمفاوضات، وعمق الهوة بين الفلسطينيين، كما أبقى الجميع رهائن للقيادة وتوجهاتها، وما يوضح ذلك تأكيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في خطابه المطول أمام الجلسة الافتتاحية للمجلس العتيد حيث جاء ما يلي: «إننا ملتزمون بحل الدولتين على أساس الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية على حدود عام ١٩٦٧ وسننخرط في أي مفاوضات سلمية جادة برعاية أممية، وإننا مع المقاومة الشعبية السلمية، وسنستمر في لقاءاتنا مع أنصار السلام في إسرائيل».

استنادا على ما سلف فإن قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الـ٢٨ لا طائل منها، ولم تجب على أسئلة الشعب الفلسطيني وبالتالي تؤكد أن تكتيك القيادة الفلسطينية لا يخدم استراتيجياً الصراع الوجودي مع الاحتلال الصهيوني.

استدعاء عنان للتحقيق بشأن مخالفات في ترشحه للرئاسة المصرية

قالت الحملة الانتخابية لرئيس أركان الجيش المصري الأسبق سامي عنان أمس إنها توقفت حتى إشعار آخر بعد إعلان القيادة العامة للقوات المسلحة استدعاءه للتحقيق في مخالفات تتعلق بإعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في آذار القادم.

كما نشرت صفحة عنان الرسمية على فيسبوك جملة «اعتقال الفريق سامي عنان».

وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قالت في بيان بثه التلفزيون الرسمي في وقت سابق أمس «القوات المسلحة لم تكن لتتغاضى عما ارتكبه المذكور من مخالفات قانونية صريحة مثلت إخلالا جسيما بقواعد ولوائح الخدمة».

وأضافت إن بيان عنان الذي أعلن فيه ترشحه للرئاسة تضمن «ما يمثل تحريضا صريحا ضد القوات المسلحة بغرض إحداث الوقيعة بينها وبين الشعب المصري».

وأضافت «إعلاء لمبدأ سيادة القانون باعتباره أساس الحكم في الدولة فإنه يتعين اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال ما ورد من مخالفات وجرائم تستدعي مثوله أمام جهات التحقيق المختصة».

وأضافت إن عنان، الذي أقيل من منصبه كرئيس للأركان في آب ٢٠١٢ وهو على رتبة فريق، لا يزال مُستدعى على قوة الجيش.

وقال البيان إن عنان أعلن الترشح «دون الحصول على موافقة القوات المسلحة أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنهاء استدعائها له».

ويتعين على القادة العسكريين السابقين إنهاء خدمتهم أولا والحصول على إذن من القوات المسلحة قبل الترشح لمناصب سياسية في مصر.

واتهمت القيادة العامة عنان بارتكاب «جريمة التزوير في المحررات الرسمية وبما يفيد إنهاء خدمته في القوات المسلحة على غير الحقيقة الأمر الذي أدى إلى إدراجه في قاعدة بيانات الناخبين دون وجه حق».

وتعهدت الهيئة الوطنية للانتخابات بضمان إجراء انتخابات تتمتع بالنزاهة والشفافية.

ويوم الجمعة الماضي أعلن عنان، الذي يتم عامه السبعين مطلع الشهر المقبل، ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية.

هذا وأعلن رجب هلال حميدة، أمين عام حزب العروبة، الذي يترأسه سامي عنان، في مؤتمر صحفي، استقالته من الحزب، معتبرا أن عنان «يعمل مع جماعات تورطت في تعريض الوطن لهزات عنيفة» ومؤكدا أنه وقيادات الحزب تدعم الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانتخابات.

من جانبه اعتبر وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري، اللواء يحيى كدواني، أن بيان القوات المسلحة ضد عنان «طبيعي ومتوازن»، مؤكداً أن تجربة عنان لم يكن مكتوباً لها النجاح منذ البداية.

وإضافة إلى عنان أعلن الرئيس المصري السيسي ترشحه لانتخابات الرئاسة المصرية المقررة على مدى ثلاثة أيام من ٢٦ إلى ٢٨ آذار.

وكالات

رئيس أركان الجيش المصري الأسبق سامي عنان (رويترز – أرشيف)

الحكومة الأميركية تعود للعمل بعد اعتماد قانون تمويلها

واشنطن: أشهر معدودة وتستطيع بيونغ يانغ ضربنا بالنووي

اعتبر رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية مايك بومبيو أن كوريا الديمقراطية ستمتلك خلال عدة أشهر إمكانية ضرب القسم القاري من الولايات المتحدة بالسلاح النووي.

وقال في حديث لقناة CBS التلفزيونية: إنه كان قد ذكر الكلام نفسه قبل عدة أشهر، وأعرب عن أمله في أن تكون توقعاته غير صحيحة وأن يقوم بتكرار الكلمات نفسها بعد عام.

وأضاف بومبيو: «تبذل الحكومة الأميركية جهودها بلا كلل لإبعاد هذا الموعد وإطالة هذه المدة»، وأشار إلى أن بلاده يمكنها القول بثقة: إن كوريا الديمقراطية تواصل «تطوير» برامجها الصاروخية النووية على حين إن بلاده لا تعلم واقع ما يجري في كوريا الديمقراطية.

وأكد أن برنامج الأسلحة النووية في كوريا الديمقراطية يواصل تطوره وتزداد قوة هذه الأسلحة وفعاليتها.

وعلقت مجلة «نيوزويك» على تصريح بومبيو، وكتبت: «امتلاك بيونغ يانغ لإمكانية ضرب الولايات المتحدة لا يعني أنها ستقوم بذلك فعلاً خلال عدة أشهر».

ويعتقد الكثير من الخبراء أن كيم جونغ أون يحتاج إلى السلاح النووي كوسيلة للردع فقط، لأنه يدرك جيداً أن استخدام هذا السلاح لضرب الولايات المتحدة سيؤدي إلى تدمير بلاده بالكامل.

وتؤكد كوريا الديمقراطية أن تطوير برنامجها النووي وصواريخها الباليستية خيار لا بديل منه للدفاع عن نفسها في مواجهة السياسة العدائية للولايات المتحدة حيث تشهد شبه الجزيرة الكورية حالة من التوتر الشديد جراء المناورات العسكرية الأميركية الكورية الجنوبية الاستفزازية المتكررة فضلاً عن التهديدات الأميركية العدائية المتواصلة على كوريا الديمقراطية وقيام واشنطن مؤخراً بنشر منظومة «ثاد» الصاروخية في أراضي كوريا الجنوبية وهو ما تعتبره بيونغ يانغ تهديداً لأمنها القومي.

وفي سياق منفصل استأنفت الحكومة الأميركية أعمالها كالمعتاد أمس الثلاثاء بعد أن اعتمد الرئيس الأميركي دونالد ترامب قانون تمويلها الذي أقره الكونغرس بمجلسيه مساء الإثنين لينهي بذلك توقف أجهزتها ثلاثة أيام عن العمل.

وجاءت موافقة مجلسي النواب والشيوخ على مشروع قانون التمويل قصير الأجل بعد أن قبل الديمقراطيون وعوداً من الجمهوريين لإجراء مناقشة واسعة على مستقبل الشباب المهاجرين الذين دخلوا البلاد صغاراً بالمخالفة للقوانين.

وتمت الموافقة بسهولة على رابع مشروع قانون للتمويل المؤقت منذ تشرين الأول الذي جاء إلى حد كبير نتاج مفاوضات بين قيادات مجلس الشيوخ.

ويقضي القانون بأن تواصل الحكومة نشاطها حتى الثامن من شباط ويتعين حينها على الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون إعادة النظر في الموازنة وسياسة الهجرة وهما موضوعان ارتبط بعضها ببعض رغم اختلافهما الشديد.

وكانت محاولات ترامب للتفاوض على وضع نهاية لتوقف الحكومة عن العمل مع السناتور تشاك شومر زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ قد انهارت يوم الجمعة وسط اتهامات متبادلة. وشن الرئيس الجمهوري هجوماً جديداً على الديمقراطيين وهو يحتفل بموافقة مجلس الشيوخ على القانون.

وقال ترامب في بيان: «يسعدني أن الديمقراطيين في الكونغرس ثابوا إلى رشدهم. لن نعقد صفقة طويلة الأجل في مسألة الهجرة إلا إذا كانت في مصلحة البلاد».

وكان مجلس النواب الأميركي قد وافق الإثنين على مشروع قانون قصير الأمد لتمويل الحكومة الاتحادية حتى الثامن من شباط القادم وإنهاء تعطل عمل الحكومة المستمر منذ ثلاثة أيام.

ووافق مجلس النواب الأميركي بأغلبية ٢٦٦ عضواً مقابل ١٥٠ وأقر مشروع القانون الذي يشمل أيضاً تمديداً لمدة ستة أعوام لبرنامج التأمين الصحي للأطفال.

وكان مجلس الشيوخ الأميركي أقر بأغلبية ٨١ صوتاً مقابل ١٨ مشروع قانون تمويل الحكومة الاتحادية حتى الثامن من شباط القادم.

(روسيا اليوم– انترفاكس– رويترز– وكالات)

Reference: SY-DA-00430

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY JUTTING EQUIPMENT, ELECTRICAL AND DIESEL SEWAGE PUMPS DIFFERENT CAPACITIES FOR RURAL DAMASCUS, ALEPPO, DERAA, & HASSAKEH GOVERNORATES SANITATION COMPANIES.

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between 09:00 AM till 03:00 PM starting from January 22nd till February 11th, 2018 to the following address:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	February 11th, 2018, at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.

Reference: SY-DA-00430

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتوريد معدات نفخ لشبكة الصرف الصحي، ومضخات تعمل على الكهرباء والديزل لشبكة الصرف الصحي، باستطاعات مختلفة لريف دمشق وحلب ودرعا والحسكة.

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضحة أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً، ابتداءً من 22 كانون الثاني 2018 ولغاية 11 شباط 2018. للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

الموعد النهائي لتسليم العروض:	11 شباط 2018، عند الساعة 03:00
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوماً.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5 % من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5 % من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التأخير:	0.05 % من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.